

<https://www.doi.org/10.31918/twejer.1924.22>

e-ISSN (2617-0752)

p-ISSN (2617-0744)



سياسات التعددية الثقافية في الهند

دراسة تحليلية فكرية

م. عبدالرحمن كريم درويش

ا.د. فکرت رفیق السید

كلية القانون والعلاقات الدولية/ جامعة سوران.

كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة كركوك

abdulrahmandarwesh@soran.edu.iq

Fekrat-said@yahoo.com

المخلص:

الهند أكبر دولة ديمقراطية في العالم، لها تجربتها الخاصة في التعددية الثقافية، بلورتها من واقعها الثقافي التعددي ومن تاريخها وتأثرها بالتجارب الغربية الناجحة. استفادت بشكل كبير من عمقها الحضاري في بلورة هوية مشتركة للدولة وتنظيم العلاقة مع الأقليات الثقافية، فصممت نظاما سياسيا لا مركزيا وغير متماثل تضم وحدات فدرالية عديدة شكلت على أسس قومية ولغوية وقبلية، ينصب الاهتمام الهندي بالجانب الديني والاجتماعي-الطبقي حيث تعتبرها مكان خطر ودافعا رئيسيا لإشعال الصراعات والحروب. بالرغم من كونها تمثل تجربة جديرة بالدراسة والاهتمام إلا إنها تواجه تحديات كبيرة ، فهناك العديد من القوميات والأديان لا يشعرون بالرضا في وجودهم كجزء من الهند ويرغبون بالاستقلال.

الكلمات المفتاحية: الهند، التعددية الثقافية، الأقليات، التنوع الثقافي.

سياسات التعددية الثقافية في الهند

دراسة تحليلية فكرية

المقدمة:

اصبح لكل دولة مجموعة رؤى نظرية وسياسية حول التعددية الثقافية، طورتها وفق موروثاتها الثقافية وتقاليدھا السياسية ورؤيتها الاستراتيجية لدولة المستقبل، بعضها سلبية وبعضها تخطي خطوات إيجابية (Kymilcka, He, 2005, pp.2-3). تتنامى في العالم القضايا القومية والثقافية بشكل كبير، ولا تكاد تخلو أية دولة في العالم على الأقل من وجود قضية ثقافية تؤثر فيها بطريقة أو بأخرى، فكل الصراعات يتجذر خلفها سبب ثقافي ما، ولكل دولة تجربتها الخاصة في معالجة القضايا الثقافية التي تواجهها (هاريزون، هنتغتون، ٢٠٠٩، صص ٥٣-٧٠). وتعتبر التعددية الثقافية نظرية ومنهجية خاصة تمثل إطارا للتعامل مع التعدد الثقافي تضم سياسات وسياقات ايدلوجية تهتم بشكل أساسي بكل ما يتعلق بمسائل الجماعات الثقافية في الدولة القومية فلسفتها الأساسية تقوم على إيجاد توازن بين حقوق الجماعات الثقافية في تقرير مصيرها وبين الحفاظ على الدولة من الانهيار والتفكك، لذلك تؤسس إلى عملية إعادة تأسيس الدولة على اسس متعددة الثقافات، ويعتبر الاطار المعرفي الوحيد الذي يختص بإشكاليات الجماعات الثقافية داخل الدول القومية والمهتم بكل ما يدور حول هذه المسألة لكي يحقق حقوق الجماعات الثقافية دون التفريط بالدولة، وخلال فترة قياسية أصبحت التعددية الثقافية موضع اهتمام متزايد في مختلف أرجاء العالم، مع اختلاف كل بلد في طريقة تعاملها مع التعددية الثقافية ومقدار استخدامها في حل القضايا الثقافية التي تواجهها (كيملکا، ٢٠١٠، صص ٤٠٦-٤٦٤).

تعتبر الهند أكبر ديمقراطية في العالم يشارك مئات الملايين من الناخبين في الانتخابات في كل دورة انتخابية وهي دولة كبيرة ومزدهمة بالسكان وموطن للعديد من الأديان والمذاهب والجماعات الثقافية المختلفة، تعد احدى الدول المهمة والمؤثرة جدا في المعادلات الإقليمية، لها حضارة عريقة، وتمارس أدوارا دولية نشطة ، تعتبر احدى اهم القوى العالمية التي تمتلك أدوارا سياسية واقتصادية

وثقافية على مستوى العالم، ولها تقاليد وأعراف ونظريات سياسية خاصة على مستوى سياساتها الداخلية والخارجية، يتميز وضعها الثقافي بالتنوع ولها تقاليد وسياسات خاصة تجاه واقعها الثقافي وطورت استراتيجياتها الخاصة للتعامل مع خصوصيتها الثقافية، تأتي هذه الدراسة للبحث في سياسات التعددية الثقافية في الهند وتحليل أسسها الفكرية في الفكر السياسي الهندي المعاصر بهدف إيجاد مخرج لإمكانية الاستفادة من تجربة الهند في التعامل مع القضايا الثقافية. **تهدف الدراسة** إلى التعرف على سياسات الهند تجاه الأقليات الثقافية وان تقيّمها مستخدمة التعددية الثقافية كإطار منهجي. **للدراصة أهمية كبيرة** لأنها تكشف عن سياسات التعددية الثقافية الهندية وتقوم بمقاربتها في تحقيق الطموحات الثقافية للجماعات البشرية التي تعيش فيها. **الإشكالية الأساسية** للدراسة تتمحور في مدى تحقيق سياسات التعددية الثقافية الهندية لأهدافها في شعور الجماعات الثقافية بحصولهم على حق تقرير مصيرهم، ومدى انسجامها بإحساسهم بالكرامة والاعتراف، وإلى أي مدى يمكن الاستفادة من هذه التجربة وتطبيقها في مناطق أخرى من العالم. فبالرغم من الأشواط الكبيرة التي حققتها الهند في تعاملها مع التعدد الثقافي إلا أن **الدراسة تفترض** بأن سياسات التعددية الثقافية الهندية رغم خصوصيتها وأهميتها الكبيرة بالنسبة للجماعات الثقافية من جهة وتطور واستمرار الدولة من جهة أخرى، إلا إنها لازالت تشوبها الكثير من الشوائب والنواقص تعبر عنها الجماعات الثقافية غير الراضية بتقديم مطالبات عديدة وتتناضل لأجلها فتفجر بعض المطالبات الثقافية على شكل صراعات دموية في بعض الأحيان، لكن ذلك لا يمنع أن تكون نموذجاً يحتذى بها. **تستخدم الدراسة المنهج** التحليلي بالدرجة الأساس وتضع التعددية الثقافية كمنظور منهجي شامل تستقي منه اتجاهها المنهجي، بالإضافة إلى استخدام المقاربة التاريخية لمعرفة تطور الأفكار السياسية الهندية والسياسات الهندية حول التعددية الثقافية. **الاطار المكاني** للدراسة محدد بالهند في اطار زمني معاصر واستحضار تاريخي يمتد مع تاريخ الهند والمعاصر. **هيكلية الدراسة** مصممة وفق مطلبين رئيسيين **المطلب الاول** خصص لدراسة التعددية الثقافية للبنية الحضارية والثقافية في هند وآثارها السياسية، وهذا المطلب موزع على اربع فروع في **الفرع الاول** خصصناه لدراسة البنية الحضارية والثقافية للهند و**الفرع الثاني** خصصناه لدراسة البنية الفكرية والسياسية للهند، بينما **الفرع الثالث** خصصناه لدراسة البنية السياسية والدستورية

في الهند، أما في **الفرع الرابع** فتم تحليل إشكالية المساواة ومبدأ التمييز الإيجابي في الهند، الذي يعتبر احد السياسات التعددية الثقافية العريقة في الهند، بينما خصصنا في **المطلب الثاني** لدراسة التطور المفاهيمي لسياسات التعددية الثقافية الهندية، وتم توزيعه على خمس فروع، **الفرع الأول** خصص لدراسة التعددية الثقافية وإشكالية التجذر الثقافي في الهند. أما **الفرع الثاني** فتم تخصيصه لدراسة التعددية الثقافية وإشكالية السياسات اللغوية في الهند، بينما خصص **الفرع الثالث** لدراسة التعددية الثقافية وإشكالية العلاقات الدينية في الهند، أما **الفرع الرابع** فبحث في التعددية الثقافية والإشكالية التنموية في الهند، أما **الفرع الخامس** فتح تخصيصه لدراسة التعددية الثقافية وإشكالية البعد الإقليمي للهوية الثقافية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وتم وضع ثبوت بالمراجع والمصادر المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: التعددية الثقافية في البنية الحضارية والثقافية في الهند وأثارها السياسية

للهند اسس حضارية غنية للتعدد الثقافي، فالثقافات الهندية المتنوعة تعلمت خلال قرون المنصرمة من العيش المشترك العديد من المبادئ والطرق الابتكارية في التعاون والتواصل فيما بينها، والتي ساهمت بدورها في بروز سياسات عديدة ميزت النظام السياسي الهندي بصبغتها الخاصة.

الفرع الأول: التعددية الثقافية في البنية الحضارية والثقافية للهند

يمكن اجمال التعددية الثقافية البنية الحضارية والثقافية في الهند بالأبعاد التالية:

أولاً: البنية الجيوثقافية الهندية:

الهند عالم حضاري متكامل، وتعد منبعاً وموطناً للعديد من الثقافات الراسخة جذورها في أعماق التاريخ، تبلغ مساحتها (١.٢٦٥.٠٠٠) ميل مربع، ويصل عدد سكانها قرابة مليار وربع المليار نسمة، تحتل موقعا جيوسياسيا هاما (مجيد، ٢٠٠٧، ص ٢٦. معوض، ٢٠١٤، ص ٧-٥). ومكانة جيوسياسية هامة

عالمية، تمتلك آلاف الكيلومترات من السواحل البحرية على المحيط الهندي، تقع في الجزء الجنوبي من قارة آسيا، وتشمل معظم أراضي شبه القارة الهندية، تتميز بكثافة سكانية عالية وتعدد لغوي وديني كبير (راجحة، ٢٠١١، صص ٢٣-٢٥. الزيدي، ٢٠١٥، ص ٧١) فهي دولة غنية بتنوعها العرقي والديني واللغوي والبيئي والطوبوغرافي. و يعيش فيها العديد من القوميات والأعراق المختلفة يصل عددها إلى (١٢) عرق وقومية (دات، ٢٠١١، ص ١٢. فائق، ٢٠٠٨، ص ٤٨. حسين، ٢٠١٢، ص ٢٣). يتمركز العرق الدرافي في الجنوب ويشكل قرابة (٢٥%) من السكان والهندوآريين في الشمال والوسط ويشكلون قرابة (٧٠%) من السكان، ولا يتماثل الانتماء الديني والمذهبي مع الانتماء العرقي، تعتبر الهندوسية أكثر الأديان انتشاراً وتمثل قرابة (٨٠%) من نسبة السكان، يليها الإسلام (١٣%) والسيخ (٢%) والبوذيون (١%) والمسيح (٢,٣%) بالإضافة إلى عشرات الأديان الأخرى وينقسم كل دين إلى مذاهب عديدة (سليمان، ٢٠١٤. علي احمد، ٢٠١٦). تعتبر اللغة الهندية السنسكريتية أكثر اللغات انتشاراً وهي اللغة الرسمية في البلاد فضلاً عن (٢١) لغة رئيسية أخرى خاصة الفيدية التي يتحدث بها قرابة (٢٥%) من السكان بالإضافة إلى (١٦٥٢) لغة ولهجة أخرى لكل منها تركز في نطاق جغرافي معين مع الاحتفاظ بوجود متلازم في مناطق أخرى من البلاد.

ثانياً: الهوية الحضارية الهندية:

تعتبر الهوية الهندية هوية حضارية شاملة تركز على المفهوم المكاني الذي تم توكيده على مدى (٢٥) قرناً تمثلت فيها ملحمة (المهابهاراتا)، تمتد من جبال الهملايا في الشمال إلى رأس كاينا كوماري جنوباً، تعبر النتاجات الفكرية فيها عن عمق فلسفي شامل يعكس عن هوية حضارية راسخة تشمل منطقة واسعة من جغرافيا مترامية الأطراف يقبلها ويتبناها اقوام متعددة تعتقد بنفسها هي صاحبة تلك الهوية، لقد كانت مساحة الهند الواسعة وتعرضها للغزاة الذين وفدوا عليها من الغرب سبباً في اختلاف الناس، ولقد تعرضت الهند لغزوات الأريين والهون والمغول والباتون والأوربيين لكنهم اتخذوها وطناً لهم واثروا في ثقافتها وتأثروا بها، فالهند هي وطن لأربع ديانات عظيمة الهندوسية والبوذية والجانتية والسيخية

ولكنها رحبت وقبل عدة قرون بالمسيحية والإسلام واليهودية، تعتبر الهندوسية الديانة الأكثر تأثيراً في تطور الهوية الحضارية الهندية وترسيخاً قيمياً وثقافياً ضمن تعاليم دينية وثقافية ترسخت خلال قرون. ساهمت مجتمعا في بلورة أسس غنية للمنظومة الحضارية الهندية، جعلتها الثقافة المركبة تتسم بالتوفيقية والتعددية والتسامح احتضنت العديد من الأديان التي توالدت وتطورت ضمن منظومتها الحضارية فاستمت بسمتها وأثرت عليها. تلعب الهندوسية دوراً في تشكل الهوية الحضارية الهندية، لأنها ديانة الأكثرية ومتجذرة منذ آلاف السنين في الهند والكثير من الأديان والمذاهب الهندية نشأت من رحم الهندوسية، وكما أن اللغة السنسكريتية الهندية هي اللغة المقدسة للهندوسية ربطت الهندوسية ببنية ثقافية جعلتها تتجاوز الأفق المحددة للدين لتشمل تأثيراتها على أديان أخرى. لذلك فالهوية الهندية ذات طابع ثقافي حضاري، غير قومي. مما جعلها هوية حيادية شاملة (دودز، اتكنسون ٢٠١٠، ص ٤٧. لوبون، ٢٠٠٩، صص ٢٤١-٢٤١. الاعظمي، ٢٠٠٣، ص ٦٦١).

ثالثاً: البنية الطبقيّة الاجتماعية في الهند:

هناك بنية طبقية متميزة ممتدة جذورها إلى عصور قديمة وصورت نظام الطبقات على أنه مفروض بالإرادة الإلهية، فكل طائفة عرقية ودينية في الهند مقسمة تقسيماً طبقياً صارماً، وتعتبر نمطاً راسخاً من أنماط الحياة الاجتماعية في البلاد، يشكل الطبقات العليا نسبة ١٨% من نسبة السكان ويستحوذون على تنظيم القيم الاجتماعية وتسيير الأمور الاقتصادية والقيادة السياسية وينتمون إلى ديانات ومذاهب مختلفة. النظام الطبقي يجمع في جذوره بين المعتقدات الدينية، والتقاليد الاجتماعية، والفوارق الاقتصادية، وأهم ما يتميز به هذا النظام هو القيود التي يضعها بين الطبقات، إذ لا يسمح الانتقال من طبقة إلى أخرى، فأفراد الطبقة الواحدة ملتزمون بالبقاء في طليقتهم مدى الحياة (الالوسي، ٢٠٠١، ص ٢٤. العيسوي، ٢٠١٤، ص ٤٦).

الفرع الثاني: التعددية الثقافية في البنية الفكرية والسياسية للهند:

الجزور الفكرية السياسية والتقاليد والممارسات السياسية معقدة وموغة في القدم، تؤثر بشكل كبير على طريقة اتباع الهند وتبنيها لسياسات التعددية الثقافية في حل القضايا المتعلقة بالتنوع الثقافي.

اولا: الفلسفة السياسية الهندية المعاصرة:

تاريخ التقاليد السياسية الهندية تتسم بنوع من التعقيد والتميز في الفكر السياسي والاستراتيجي الهندي بالكثير من الخصائص الذاتية المنبثقة من بنيتها الحضارية وتراثها الغني التي انعكست في تفاصيل نظرياتها السياسية المعاصرة (Tanham1992,pp.80-83). تركز النظريات السياسية الهندية على تأكيد الهوية الحضارية الجيوبولتيكية للهند التي استنبطتها من ثقافتها وحضارتها وليس في دينها وقوميتها. تمتلك كل عرقية ودينية مدارس فكرية سياسية متأصلة بها، ادرك المفكرين الهنود بان الهوية الحضارية الهندية هي التي يجب التمسك بها وإبرازها بوصفها هوية الدولة، بذلك طرح الفكر الهندي بنية هوياتية حضارية، ان التأكيد على الهوية الحضارية والجيوبولتيكية جعل من جميع الأعراق والأديان والمذاهب والقبائل يشعرون بانهم هنودا وان الانتماء الهندي الحضاري لا يؤثر سلبا على انتماءاتهم الأخرى بل على العكس تعتبر قيمة مضافة، فكل القوميات والأديان الموجودة مؤمنة بانها تنتمي إلى الحضارة وشبه القارة الهندية ودفع ذلك الهنديين وعلى جميع المستويات يشعرون بالفخر وسمو بالمكانة الحضارية للهند، انعكس على تزايد ثققتهم بالسلطات الفدرالية والإقليمية القائمة وتعتبر جميعا بناءات وطنية، التركيز على الهوية الحضارية جعل الهنود يعتبرون انفسهم ركنا مهما من أركان تكون البشرية وورثة حضارة عظيمة، يجعلهم متميزين عن غيرهم، ركز الفكر السياسي الهندي بتياراته المختلفة على التنظير لبناء دولة غير قومية وغير دينية لا تلتزم بمعيار قومي وديني ولغوي محدد، وهذا ما ساعدهم في بناء اطر قادرة على إيجاد منافذ تواصل مع القوميات والطبقات والمذاهب والأديان المختلفة، وكما لم يعملوا على بناء دولة محددة الخواص بل أرادوها مركبة تحتوي على مستويات سياسية وثقافية وإدارية مختلفة ومتباينة. و ركزوا على العدالة الاجتماعية ونبذ الطبقية والمساواة وقيم الإنسانية المشتركة وترسيخ

قيم الديمقراطية على الصعيد السياسي والاجتماعي وفكري، وإعطاء دور كبير للدولة لقيادة التحولات الاقتصادية ومحاربة الفقر (عبدالعال ٢٠٠٧، صص ١٠٨-١١٣).

ركز الفكر الهندي على المجتمع المدني والمؤسسات التقليدية والدوائر المحلية في تكوين الأطر العامة واعتبر جميعها وطنية، وجعل السلطة الفدرالية سلطة شاملة فوق القومية تتعامل مع الكيانات على إنها كيانات وطنية وتقف على مسافة واحدة بينها، واضطرت لكي توضع الأمور في نصابها ان تضع الأفكار السياسي الرئيسية في قوالب دستورية خرجت كأطول دستور في العالم (حمد، عبدالعال، ٢٠١٤، ص ١٣. نعمان، ٢٠١٥. كامدار، ٢٠١٠، ص ٢٠٧)، اختارت الهند الديمقراطية البرلمانية وطبقت الفدرالية اللامتناهية على نطاق واسع، وقطع شوطا طويلا في تعزيز وترسيخ الديمقراطية، وإبداعهم لنموذج جديد للعلمانية كطريقة لملائمة عدم التجانس الديني في الهند والكثافة الشديدة للممارسات الدينية، التوطيد الديمقراطي يمكن ان يبرز فجره حتى في ظل انتشار الفقر و الأمية والتنوع العرقي الهائل، فهي ديمقراطية كانت قادرة على إعادة إنتاج نفسها، وتحدي التحيز الموجود في أدبيات الديمقراطية بعمومها اذ اعتمد الفكر الهندي على مفهوم التفهم لمدرجات ومطالبات بعضهم البعض وهذا ما خلق لديهم بنية حوارية تساعدهم في تطوير الأنظمة القانونية والسياسية التي يمتلكونها باستمرار (كومار، ٢٠١٣، صص ٢٥-٢٧)، بالرغم من اعتماد على الفكر الاشتراكي في المجال الاقتصادي إلا ان البنية النظرية للاقتصادية لكل إقليم يختلف عن الآخر وهذا ما جعل الهند تعيش حالة تعددية اقتصادية على مستوى الأقاليم والسلطة الاتحادية بقيت مسيطرة على الشؤون الاقتصادية الاستراتيجية بشكل كامل وتسيير الشؤون الاقتصادية بشكل مباشر (المعلاني، ٢٠٠٦، ص ٥٣).

ثانيا: مفهوم العلمانية في الفكر السياسي الهندي:

تعتبر العلمانية الهندية بنية فكرية متميزة، يقصد بها قيادة نظام سياسي لا يعتمد بقيمه على احدى الأديان ولا يسمح بهيمنة دينية، حتى لو كان دين الأغلبية، يهدف إلى حماية الحقوق الدينية لجميع الأديان خاصة الأقلية منها، وبهذا أصبحت العلمانية وجه آخر للتعددية الاجتماعية والثقافية، ساعدت التصورات الفكرية

للأديان الكبرى وخاصة الهندوسية والبوذية والسيخية، التي لا تدعي بانها تمل الحقيقة المطلقة وهي ديانات ذات اعتقاد متنوع وبسبب ترسخ التصوف والعرفان في الأديان الهندية تنامي الزهد والإيثار والابتعاد عن التطرف في الهند. لكن وبالرغم من النزوع الراسخ للعلمانية في النظام السياسي الهندي إلا إنها واجهت تحديات دينية خطيرة اذ تعتبر اغلب حركات التمرد التي تواجهها حركات دينية أو مذهبية وقاد المسلمون حركة مسلحة أدى إلى تأسيس دولتين مسلمتين انفصلتا عن الهند هما باكستان وبنغلادش وصاحب ذلك اكبر هجرة بين اتباع الديانات في الهند ولازال التوتر والصراع بين باكستان والهند مستمر (سليم، مسعد، ٢٠٠٧، ص ٥٣٢. هيبارد، ٢٠١٣، صص ١٦٠-١٧٣).

ثالثا: الجذور التاريخية لتقاليد الحكم والسياسة في الهند

في الهند هناك أنماط وتقاليد سياسية مترسخة، فتقاليد النظام السلطاني والممالك والإمارات لازالت باقية، وتتحكم في مناطق معينة من الهند بوصفها سلطات ثقافية لشعوب وسكان المناطق المختلفة، تمتلك الوحدات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الهند علاقات متداخلة مع بعضها البعض، ويعتبر النظام البريطاني الذي ورثت سلطة الإمبراطورية المغولية نظاما ليبراليا تقليديا امتزجت مع الهياكل التقليدية للسلطة الإمبراطورية في الهند مما جعلها سلطة تقليدية ليبرالية ديمقراطية مركبة، ولقاربة قرن كامل من إدارة الهند، رسخت العديد من التقاليد، وأورثت تقاليدها ومؤسساتها إلى النظام السياسي الهندي المعاصر (ثابار، ٢٠١١، صص ٢٩٧-٢٩٩. ميتكس، ٢٠٠٧، ص ٢٧٣، ص ٣٠٦). استثمرت النخب الهندية خلفياتهم الحضارية في اطلاق حركة تحررية وطنية شاملة اتخذت من النضال المدني السلمي وسيلة فاعلة ومؤثرة لدفع بريطانيا للتخلي عن الهند (Kumar, 1990, pp.111-114).

رابعا: النظام السياسي الهندي:

الهند جمهورية نيابية فدرالية تضم ٢٩ ولاية، و ٧ أقاليم اتحادية ولاية تامة، وستة أقاليم (خاضعة مباشرة للحكومة الفدرالية) وإقليم واحد للعاصمة، وأكثر من ١٢ ولاية فرعية تتمتع بالحكم الذاتي وفق أسس عرقية ودينية ثقافية ولغوية)

بليندنباخر، واوستاين، ٢٠٠٧، صص ٢٢-٢٣). تستمد كل هياكل الحكم سلطتها من الدستور الهندي (فيما عدا جامو وكشمير اللتين تملكان دستورهما الخاص)، ويتكون البرلمان من مجلسين تشريعيين، المجلس الأدنى (لوك سابها) ومجلس الولايات أو المجلس الأعلى (راجيا سابها). لرئيس الجمهورية صلاحيات مقيدة ينتخب من قبل البرلمان يتولى قيادة العامة للقوات المسلحة بينما يتولى رئيس الوزراء دورا حقيقيا وسياديا على صعيد الاتحاد، للولايات مؤسساتها التنفيذية والتشريعية قد لا تتماثل مع السلطة الاتحادية والقضاء الهندي موحد والمحكمة الاتحادية اعلى مؤسسة قضائية في البلاد، حاكم كل ولاية يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية ويتمثل بذلك سلطة مركزية على الولايات (الكعود، ٢٠١١، ص ٢٢. الدليمي، ٢٠١٤، ص ٥٥، ص ١٣٤).

توجد في الهند اتجاهات سياسية متعددة متوزعة على عشرات الأحزاب والمنظمات السياسية، التي تعمل معظمها على مستوى الأقاليم والولايات وبعضها يعمل على المستوى الاتحادي، تتحالف فيما بينها بطريقة معقدة لكي تشكل قوائم انتخابية تضمن لكل الأطراف ترسيخ وجودهم في السلطة وتثبيت مناطق حدودهم. الانتخابات تجري وفق نظام تمثيل نسبي، الدوائر الانتخابية مشكلة على مستوى الأقاليم (عبد الحافظ، ٢٠٠٤).

الفرع الثالث: التعددية الثقافية في البنية الدستورية والسياسية في الهند:

ادرك الهنود بان كل جماعة ثقافية يجب ان تحصل على حقها في تقرير مصيرها وان تختار طريقة إدارتها لنفسها وان لا تفرض عليها إرادة غيرية باسم التحديث والتطوير، فتشكل الأقاليم والولايات ومناطق الحكم الذاتي على أساس عرقي ولغوي وديني، وتأسس مجالس دينية وثقافية للجماعات الدينية والأثنية المنتشرة ولا تشكل أغلبية في منطقة معينة. كان ولا زال اتباع الليبرالية الديمقراطية اثر كبير في ترسيخ التقاليد الديمقراطية والعلمانية (Gomes, 2003). في الدستور ضمانات للمكونات الثقافية، كما تضمن دعما لتنمية وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، لكل ولاية لغتها الرسمية، هناك بنية دستورية راسخة لمناهضة التمييز، بعض القوانين تطل الأغلبية دون الأقليات لكي تحفظ للأقلية قدرة على النمو دون كوابح قانونية، بالإضافة إلى حصولهم على امتيازات قانونية

أخرى (كومار، ٢٠١٣، ص ١٢. روي، ٢٠٠٥). وفقا للقانون هناك مقاعد كوتا مخصصة للعديد من الأقليات على مستوى المؤسسات التشريعية الاتحادية أو المؤسسات التشريعية للأقاليم والولايات ومناطق الحكم الذاتي (دساتير العالم، ٢٠٠٩، صص ٢٩٥-٣٠٠. حمزة، ٢٠١٤). يركز الهنود على إشكالية الطبقة في الهند ويعتبرونها تهديدا خطيرا لذا دأبوا على محاربته واصدروا قوانين لدعم إيجابي لصالح الطبقات الدنيا لكي يدم وضعهم الاجتماعي ونبذه وتحريمه يمنح الأقليات حق الإدارة وتأسيس نظام تعليمي خاص بهم. يعتبر النظام القضائي الهندي قلعة حصينة لدعم الأقليات قانونيا وتلجأ الأقليات بشكل دوري للقضاء لحل إشكالياتها أو تقديم قضاياها (جامعة ملك السعود، ٢٠١٧).

الفرع الرابع: إشكالية المساواة ومبدأ التمييز الإيجابي في الهند:

تعتبر الإشكالية الطبقة الأكثر حساسية التي تواجه النظام السياسي الهندي، ولهذا التقسيم الطبقي تاريخ موغل في القدم، ورفضه المجتمع وسياسات إزالته تاريخ موغل في القدم، فالعديد من الديانات نشأت بالأصل لإزالة الطبقة داخل المجتمع، فالنضال من أجل إزالة الطبقة وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، فالجينية والبوذية والعديد من الأديان الوافدة إلى الهند سعت لإنهاء الطبقة في المجتمع الهندي، لكن لم تستطع وان أصبحت تمثل مجموعة ثقافية في البلد، وسجلت التاريخ العديد من الثورات الطبقة، تطالب بالمساواة، تعاملت السلطة الاستعمارية مع الطبقة ووجدت منها الوسيلة الأفضل للتعامل معها، لكن النخب السياسية الهندية بعد الاستقلال عقدت العزم أظهر التزاماً سياسياً قوياً لإزالة التفاوت الطبقي، حاول الدستور الهندي ان ينضم قوانين دستورية لا يمكن انتهاكها أو الإخلال بها للمساواة بين جميع المواطنين الهنود، حرصاً منه على تفادي التمييز بين الطبقات أو بين الأشخاص الذين يولدوا في الهند، لكن في الحقيقة لا يزال التقسيم الطبقي راسخا في المجتمع، وتحصل الطبقات العليا على امتيازات كبيرة مثبتة دستوريا، والطبقات الدنيا يواجهون تحديات كبيرة وتحرم الكثير من الحقوق. وتنشط العديد من الأيدولوجيات الاجتماعية التي تدعو إلى إنهاء الطبقة وتعتبر الدولة دولة طبقات وبعض من تلك الأيدولوجيات تشن عمليات تمرد واسعة وتستخدم العنف (عرايبي، ٢٠١٤، صص ١١٥-١١٦). ولان المجتمع

الهندي لديه معتقدات متجذرة في ذهنه أن الطبقات هي أساس تقسيم المجتمع. حاول الدستور جاهدا الحد من الطبقة إلا أن الوضع الداخلي في الهند يشهد حالات مد وجزر، بين ترسيخ التفاوت وتذليله، فأن المجتمع الهندي وأن اخفى ظاهريا تقسيمه الطبقي، فإنه يتبطن ذلك التقسيم الذي قد يغير في مجرى السياسة الداخلية وآلية صنع السياسة العامة فيها.

ركزت معظم القوى الحاكمة في الهند ومن خلفية اشتراكية أو ليبرالية على حل الإشكالية الطبقة عبر التأكيد على المساواة كقيمة أساسية يجب جعلها أولوية في التنفيذ بهدف منع النبذ الاجتماعي، لكن الأمر لم يبقى إلى هذا الحد، بل قامت الهند مبكرا باتباع سياسات التمييز الإيجابي لصالح الطبقات المحرومة. عبر منحهم مكانة سياسية واقتصادية واجتماعية وتخصيصها قانونيا. فتم تخصيص مقاعد الكوتا إلى الطبقات المحرومة وتقديم خدمات تعليمية وأولوية في الوظائف لهم (دساتير العالم ٢٠٠٩، ص ٨). شمل التمييز الإيجابي المجموعة الانجلوهندية. أنشئت وزارة شؤون الأقليات بهدف تسهيل صياغة السياسات والتخطيط الشامل والتنسيق والتقييم واستعراض برامج التنمية والاطر التنظيمي لصالح طوائف الأقليات بما فيها الدينية، وهذه الوزارة هي المسؤولة عن إدارة وتنفيذ اللجنة الوطنية لقانون الأقليات لسنة ١٩٩٢ وقانون الأوقاف لسنة ١٩٩٥ و قانون (دورجاه خواجه صاحب) لسنة ١٩٥٥ اعتمد الهند على الدستور لكي يتم ضمان التعددية الدينية والثقافية واللغوية والعرقية، ومحاولة إنهاء حالة الطبقة التي تنتشر في جميع الأديان والمذاهب تقريبا وفرضت دستوريا الزاما على المؤسسات الرسمية بمساعدة وتطوير وحماية الثقافات وألزمها بان تعمل المؤسسات الرسمية من اجل تسهيل عملية تطوير تلك الثقافات وتقديم دعم مادي وقانوني وإجرائي لها، فصمم النظام الهندي المركزي بطريقة تجعل من مهمتها دعم وتطوير ومساعدة الأقليات، لا ان تنافسها وتحد من قدراتها (مرصد فاروس، ٢٠١٧). كما اتبع نظام تخصيص مقاعد الكوتا، إلى الطبقات المحرومة وإلى المجموعات الانجلوهندية، وخصص لهم امتيازات في تقديم خدمات وأولوية في الوظائف وتقديم الهبات التعليمية. وتطور سياسات التمييز الإيجابي بفعل توصيات لجنة مانдал ١٩٨٠ لصالح الطبقات المحرومة، لكن الأديان التي لا تحتوي على

الطبقية أحست بالغبن لأن سياسات التمييز الإيجابي لا تشملها ولم تخصص لها مقاعد لكونها أقلية دينية (Gang, Sen, 2008).

المطلب الثاني: التطور المفاهيمي لسياسات التعددية الثقافية الهندية

هناك خط متعرج لتطور المفاهيم لسياسات التعددية الثقافية في الهند، بسبب الإشكاليات الثقافية واللغوية والدينية والمتطلبات الفكرية والمؤسسية لتحقيق التنمية الشاملة والآثار الثقافية التي تولدها القوى الإقليمية المؤثرة عليها.

الفرع الأول: التعددية الثقافية وإشكالية التجذر الثقافي في الهند

هناك نزاع تاريخي متجدد حول الهوية والأرض والأماكن المقدسة وطريقة عيش واعتقادات متداخلة، إذ تتوطن في الهند إشكاليات عرقية خطيرة، فهناك العديد من الحركات الاستقلالية في البلاد تطالب بإعلان دولتها والعديد من الحركات التي تحاول الحصول على وضع أفضل يضمن لها العديد من الحقوق الأساسية، هذه النزاعات أخذت منحى عنيف منذ العهد البريطاني في الهند وكانت الحركات القومية في الهند تقاوم البريطانيين، فسياسات الهوية موضوعا بارزا في السياسة الهندية (Varshney, 2002, pp.57-86. Ghai, 2015, p.283). هناك العديد من الأقليات تشعر بتهديد في هويتهم، وفي إحساسهم بانعدام الأمن النفسي يشعرون بالعزلة والتهميش ويتعرضون للتشكيك الدائم ناجاز وميزوس والتاميل والأسام وجامو والعديد من المناطق الأخرى تنشط فيها حركات مسلحة تطالب بالاستقلال على أسس عرقية واضحة، وكما ان هناك صراعا دينيا تحول إلى صراع عرقي بسبب التعقيدات التي رافقت تحولات الهوية الدينية كما في كشمير وبنجاب وجوهورات. هناك قلق كبير من قبل الأعراق المختلفة من التحولات والتهديدات الديموغرافية التي تواجهها من قبل الأعراق الأخرى، فالقوميات الصغيرة تشعر بضغط الديمقراطية والنمو السكاني والتنمية الاقتصادية عليها بشكل سلبي وتشعر بخطر التفكك والتقهقر لذا تحاول ان تحمي نفسها (الامم المتحدة، ٢٠١٤، ص٢١٦. الدليمي، ٢٠٠٤، ص٢٤٧)، فالحكومة لم تتردد وتحت تأثير دوافع عديدة في التوظيف المتزايد للجيش في التعامل مع أحداث العنف العرقية والاتجاهات الانفصالية في المناطق المضطربة وسببت تلك

الاضطرابات العرقية حربا مدمرة مع الصين وخسرت فيها الهند وكما خاضت الهند صراعا مع دول أخرى اتهمتها بضلوعها في تأجيج الصراعات العرقية في البلاد (عبدالعال، ٢٠٠١، ص ١٤٤. سطيحة، ١٩٦٧، ص ٩٣). ونظمت قوى سياسية لتلك الإثنيات نفسها في حركات مسلحة اطلقت شرارة حرب عصابات لا زالت الكثير منها موجودة، ولم تتمكن الدولة الهندية من إنهاء أي نزاع فلا زال العديد من المناطق خارج سيطرة القوات الرسمية وتدار من قبل ميليشيات ترفض وجود الدولة وبعض تلك الميليشيات تنشط تحت مسميات ايدلوجية كما في ميليشيات الماوية. وشنت تلك الحركات حربا ضد خصومها من الأعراق الأخرى لكن الدولة كانت دائما طرفا في النزاع، هناك حركات تطالب بتعديل حدود ولاياتها وأقاليمها وتشن حربا على الولايات التي تطالبها بالأرض، وهناك حركات تحاول ان تؤسس لولاية فدرالية أو كونفدرالية أو تؤسس للاستقلال، وكما هناك حركات تحاول ان تؤسس لدولة ايدلوجية، وحركات تحاول ان تفرض دين معين على الجميع وجعلها دين الدولة (عبدالعال، ٢٠١٦).

الفرع الثاني: التعددية الثقافية وإشكالية السياسات اللغوية في الهند:

تحوز اللغة الهندية الرسمية حسب القانون اللغة الرسمية لعام ١٩٦٣م بدعم الدولة لنشرها في كافة أنحاء الهند، وفق سياسة مخطط لها، كجزء من محاولات تقليل الاعتماد على اللغة الإنجليزية، لكن هناك اعتقاد بان تلك السياسات موجهة لتعميم اللغة الهندية على اللغات الأخرى، وكما ان اللغة الإنجليزية لم تتراجع بوصفها لغة محايدة تستخدم من قبل النخب الثقافية بشكل منتظم. وهناك أصوات تعلن بان تلك السياسات أثرت بشكل سلبي على إمكانية تطوير اللغات الرسمية الأخرى في الهند. فبالرغم من وجود ٢١ عشرين لغة رسمية في البلاد، لكن لكل لغة انتقادات كبيرة لسياسة اللغوية للدولة، في حين لا يوجد لغة ممنوعة في الهند ولكل شخص أينما كان الحق في تقديم شكاويهم للدولة بأي لغة يجيدونها في أي من مؤسسات الدولة الرسمية. وكما تتلقى اللغات واللهجات درجات متفاوتة من الدعم، لكن لا زال هناك ١٦٥٢ لغة ولهجة تطالب بحقوق وهناك العديد منها تعاني من خطر الزوال واغلبها تشعر بالتهديد، وهناك طلبات مستمرة للحكومة الاتحادية والحكومات المحلية بتقديم المزيد من السياسات لحماية اللغات التي

تعاني من خطر الزوال وتقليل الضغوط على اللغات الصغيرة (لوبون، ٢٠٠٩، ص٤٧٧، حمد، عبدالعال، ٢٠١٤، ص ١١).

الفرع الثالث: التعددية الثقافية وإشكالية العلاقات الدينية في الهند

بالرغم من تثبيت العلمانية في الدستور الهندي يوجد حضور للدين في الحياة العامة وكيفية تأثيره على مسار العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد، ولا يزال موقف الهند مبهماً جداً حيال الحد من تدخل الممارسات الدينية في المشهد السياسي، لكن هناك تصورات واضحة للكثير من النخب الشابة الهندوسية بان الأسس التي يجب ان تقوم عليها الوحدة الوطنية الهندية تكمن في تجميع أواصر المجتمع الهندي حول ديانة تقليدية واحدة هي الهندوسية ببقائها تبقى الهند موحدة وقائمة وبزوالها أو ضعفها تقسم الهند أو تتلاشى، وهناك تفضيل في الواقع لاستمرارية الرموز الثقافية والأساطير الدينيين في مواقع متقدمة للسلطة الاجتماعية والسياسية في البلاد (ثابار ٢٠١١، صص ٢٠٧- ٢١٤ . حسين، ٢٠١٠). فالنخب الهندية السياسية تعتقد جازمة بأن الهوية الدينية هي التي سوغت شرعية استقلال باكستان وبنغلادش وكانت سبب وراء خوض الهند اربع حروب مع باكستان، وكما هناك العديد من الحركات المسلحة التي تخوض حربا ضد الدولة الهندية بدافع ديني، وأنتجت صراعات متعددة الأبعاد تخلف العديد من الضحايا وتؤثر بشكل كبير على الاستقرار السياسي وتستهدف منها السلطة السياسية ورموزها التي تعتبر بانها ممثلة من قبل الأديان المنافسة. ولم تتردد الحكومات الهندية بزج الجيش والقوى الأمنية في النزاعات الدينية واعتبرت بعض تلك النزاعات حربا إرهابيا تهدد الأمن القومي الهندي، وقد ارتكبت السلطات الهندية العديد من الابادات الجماعية وعمليات نقل السكاني والتغيير الديموغرافي والطرده لمكونات ثقافية وتهجيرها وتضييق الخناق عليها وفقا لتلك الرؤية (الحديثي، ١٩٩٩، ص ٣. سليمان، ٢٠١٤). تتهم الهندوسية الأديان التبشيرية بانها تقوم بالتبشير لتغيير اعتقاد الهندوسيين لهذا تتوجس وترفض الوجود الإسلامي والمسيحي بسبب شعورها بالتهديد التي تشكلها تلك الأديان لقواعدها من المنتمين بتغيير دينهم. أما الأديان الصغيرة والمذاهب الضعيفة بانها أصبحت تعاني من حالة الاندثار والزوال بسبب عدم تمكنها من منافسة الأديان الكبرى التي تمتلك

أموال طائلة تستخدمها في تمويل نشاطاتها. تتهم كل دين الأخرى بأنها تدفعها إلى تغيير البنية الديموغرافية ودفع الناس إلى الهجرة، فيشعر الكثير من الأديان بتهديد في هويتهم حتى الأغلبية منهم (قمحة، ٢٠١٥. جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٦، محمد، ٢٠١٦، ص ١٥٦). هناك صراع دموي ومزمن على أساس ديني تتم بين الأديان والمذاهب لمحاولة تسيد على المشهد الاعتقادي في الهند، فجميع الأديان التبشيرية في الهند تدير صراعا متعدد الأطراف من أجل توسيع قاعدة مؤمنين من جهة ومن أجل السيطرة على مرافق رسمية تمكنها من استخدام تلك السلطات لتقوية ساعدها في الصراع كما ان العديد من اطراف الصراع متهمة بلجونها إلى استقدام قوى خارجية في الصراع. فهناك صراع بين الهندوس والمسلمين وبين السيخ والمسلمين وبين الهندوس والمسيحيين وبين الهندوس والسيخ... الخ من صراعات دينية ومذهبية أخرى. ولكل هذه الصراعات جذور تاريخية ودوافع وأبعاد مختلفة تغذيها (معوض، ٢٠١٤، صص ١٢٢-١٢٤).

الفرع الرابع: التعددية الثقافية والإشكالية التنموية

لا يزال الفقر الساحق وسوء التغذية من الحقائق القاسية بالنسبة لعشرات الملايين من النساء والأطفال ويرتبط الكثير من أوجه عدم المساواة بالفروق بين الجنسين والطبقة الاجتماعية، ان أكثر من مئتي مليون مواطن هندي يعانون من الجوع وهو رقم لا مثيل له في العالم، ويشير إلى ان الحالة في بعض ولايات الهند أسوأ بكثير من افقر دول أفريقيا، يجادل العديد من اتباع الأديان والقوميات وسكان الأقاليم بانهم يعانون من تمييز سلبي بسبب السياسات التنموية الحكومية على المستوى الفيدرالي أو مستوى الولايات والأقاليم، وان حربا اقتصادية خفية تشن عليهم يجعلهم في وضع اقتصادي ادنى واصعب من المكونات البقية. ويجادل العديد من الأقليات بانهم يتعرضون إلى تهميش منظم ومتعمد في التوظيف الرسمي والدعم والإعانات الحكومية، وتسبب الوضع الاقتصادي والسياسات التنموية صراع حاد ودموي وتعتبر احد أسباب التمردات والإشكاليات الثقافية (غويتا، ٢٠٠٦. عبدالرحمن، ٢٠١٧)، عاشت الهند منذ الاستقلال نقلاوتاً في التطور الديمقراطي بين ربوعها، يرتبط في جزء منه بالتفاوت في التطور الاجتماعي والاقتصادي بين الولايات، ويرتبط في جزء آخر منها بجغرافيا غير

مستقرة امنياً، وما تزال محترقة بنزعات انفصالية وحروب أهلية ما تزال تفرض وقائعها في عدد من الولايات، هناك استجابة مجتمعية للمواد الدستور الهندي المنادي بالمساواة وتكافؤ الفرص ترسيخ المواطنة القائمة على أساس المساواة بين كل الهنود. صعوبة الديمقراطية الفيدرالية الهندية وإلى تشوهات غير قابلة شابهتها في مراحل من تاريخها وما تزال، ليس كل الهنديين مهتمين بالسلطة الاتحادية أو مهتمين بها، اذ يعتبرون السلطة المحلية لأقاليمهم هي السلطة الوحيدة الحقيقية وصاحبة الشرعية. وإقليمهم محور العالم الذي يعيشون فيه، يساعدهم في ذلك كبر مساحات أقاليمهم وكثرة عددهم، حيث هناك أقليات في الهند تصل عددها إلى أكثر من ١٠٠ مليون نسمة. هناك مد قومي متصاعد في الهند كما في مناطق أخرى من العالم، وهذا المد القومي المتصاعد يشمل الأقليات كما تشمل القوميات الحاكمة.

الفرع الخامس: التعددية الثقافية وإشكالية البعد الإقليمي للهوية الثقافية

لم تتوانى الهند في التوسع وضم أراضي جديدة لها معتبرة إياها أراضي هندية كما فعلت عندما احتلت مملكة سيكيم البوذية في ١٩٧٥ وضمتها وجعلتها ولاية هندية باسم هيماشال براديش، وكما تدخلت عسكرياً في صراع سيريلانكا في عام ١٩٨٥ لحل مشكلة التاميل التي تتواجد نسبة كبيرة منهم في جنوب الهند وشعرت الهند بالخوف من إمكانية استقلالهم وبالتالي تأثيرها على اقرانهم في الهند للمطالبة بالاستقلال شنت الهند عدة حروب على خلفية اثنية وثقافية مع الباكستان ١٩٧١ التي أدت إلى انفصال بنغلادش عن باكستان. هناك صراعات طبقية وقومية متداخلة، فمثلاً البنغال مسلمين مزارعين، والاسام هندوس يسكنون الغابات، فبدأت الحركة القومية الاسامية تتوالد مع البعد الديني الهندوسي بالصد من البعد القومي البنغالي المتوالد مع البعد الديني الإسلامي، فهذا التعقيد في المشهد الثقافي سببت العديد من الحروب والصراعات وأعمال عنف ولا زالت مرشحة لتسبب بالمزيد من الصراعات. فوجهت الصراع ضد الحكومة وطالبت الولاية بحصول على حصتها من مصادر ثروتها. أعلنت الحكومة الهندية كجزء من ترتيب الوضع الثقافي في الهند بعد مفاوضات مع القومية الاسامية من تجريد (٤) مليون بنغالي من الجنسية واعتبارهم مهاجرين غير شرعيين وذلك في الاثنين ٣٠ تموز ٢٠١٨ وقد سمي ذلك بإعداد السجل الوطني للمواطنين في ولاية

فدرالية اسام، كجزء من مشروع مصالحة وطنية شاملة انطلقت في ١٩٨٥ ولا زالت مستمرة. لكن الصراع الديني والقومي لا زال مستمرا في الهند، ولا يمكن القول بانها حققت نجاحات نهائية، بل هناك تعقيدات كبيرة جدا، لكنها لازالت تمثل تجربة رائدة وناجحة قادرة على إدارة مئات الملايين من الشعوب واتباع الديانات المختلفة في دولة واحدة.(العكدي، ٢٠١٧)

أثبتت التجربة الهندية بانها تمثل نموذجا منفردا في إدارة التعددية الثقافية وقد حققت نجاحات كبيرة ولا زالت أمامها الكثير لكي تتجزه، وكما تواجه تجربتها عوائق عديدة تقف حائلا أمام تحقيق الاستقرار السياسي، إلا إنها لازالت تعاني من إشكاليات ومعضلات ثقافية خطيرة لازمتها منذ بداية استقلالها ولحد الآن، ومن اهم الإشكاليات التي تواجهه سياسات التعددية الثقافية في الهند تتمثل في استمرار وجود حركات استقلالية تعمل بانتظام نحو الاستقلال بالإضافة إلى وجد طموحات متعارضة بين الجماعات السكانية المتعارضة، ويمكن ان يكشف المستقبل الكثير من التطورات لصالح تزايد التعقيد في العلاقات الاثنية في الهند أو بالعكس قد تؤدي إلى الانفراج بسبب النزوح إلى تحقيق طموحات الأقليات. لكن مع ذلك يمكن القول بان التعددية الثقافية الهندية تتصف بالتمكين السياسي والثقافي والتعليمي والقضائي للأقليات وتقدير لكل الهويات التي توصف بانها وطنية جميعها، وتمكين الأقليات على أرضهم مواجهة أي محاولة لإجراء التغييرات الديموغرافية، والتركيز على الديمقراطية والعلمانية وتحديد الإصلاح السياسي والدستوري والاقتصادي باتجاه تناسب وانسجام اكثر مع التنوع العرقي والديني في البلاد، والتأكيد على الهوية الهندية الحضارية بوصفها الهوية الجامعة التي تجعل من الجميع هنودا (الزهيري، ٢٠١٧، ص ١٦٨. عبد علي، ٢٠١٥، ص ١٢٣. الوافي، ٢٠١٥).

الخاتمة:

تعد الهند دولة فدرالية ديمقراطية تعددية الكبرى في العالم، تمتلك هوية حضارية عريقة لها تقاليد عديدة في التعامل مع التعددي الثقافي وتمارس بالفعل العديد من المرتكزات الأساسية للتعددية الثقافية، وتمتلك بسبب البعد الثقافي العديد من المشاكل الإقليمية ومجمل الحروب التي خاضتها كانت لأسباب ثقافية وقومية،

٨٩٣

گؤفاری تویژمر/ بهرگی ٣ / ژماره ١ / زستانی ٢٠٢٠

لها تجربتها الخاصة في التعامل مع القضايا الثقافية استقتها من بنيتها الفكرية السياسية، استمدت من تاريخها الكثير من التقاليد لتطوير تجربتها مع الجماعات الثقافية، اعتمدت على بنيتها الحضارية فرض هوية وطنية جامعة لجميع المكونات الثقافية التي تعيش فيها ولجأت إلى اتباع نظام فدرالي لا تماثل على أساس قومي وديني وإقليمي وحتى قبائلي، بالرغم من كونها تمثل تجربة جديدة بالدراسة والاهتمام إلا إنها تواجه تحديات كبيرة خاصة فهناك العديد من القوميات والأديان لا يشعرون بالرضا في وجودهم كجزء من الهند ويبحثون عن نيل استقلالهم أو انضمامهم إلى دولة أخرى ومن أهم النتائج التي توصلت اليه الدراسة:

- الاتحاد الفدرالي الهندي دولة كبيرة متعددة القوميات نظمت علاقة المركز مع الأقليات وفق مبدأ فدرالي لا تماثل بعضها يصل إلى مستوى كونفدرالي وبعضها الآخر يصنف ضمن الحكم الذاتي.
- للهند تاريخ عريق في التعامل مع الجماعات الثقافية و تمتلك خبرات وأعراف خاصة بها.
- تتعامل الهند مع مسألة التعدد الثقافي تعاملًا آمنًا في بعض الأحيان خاصة فيما يتعلق بالأقلية المسلمة لأنها ترى بأن المسلمين سببوا في أن تخسر أجزاء كبيرة من أرضها عندما استقلت باكستان وبنغلاديش، وخاضت حروبًا مدمرة مع باكستان واشتبكت مع الصين وتتصارع مع سريلانكا لأسباب ثقافية.
- تعتمد الهند على هويتها الحضارية العالمية في سبيل خلق إحساس الانتماء الهندي لدى الأقليات القومية والدينية الأخرى في رغبة العيش في شبه القارة الهندية الموحدة، لما توفرها ذلك من فوائد أمنية واقتصادية وسياسية وحتى ثقافية وعلمية.

- اعتمدت الهند على لغة أجنبية كلغة محايدة في بلادها لتتمكن من تجاوز إشكاليات المتعلقة بتنزع بين اللغات، وأصبحت اللغة الإنجليزية تقوم بهذا الدور وقد ساهمت سنوات الاستعمار في إنجاح ذلك.
- هناك العديد من القوميات والأديان في الهند لازالت مستمرة في مطالباتها في الاستقلال الكامل أو الحصول على حقوق أكثر.
- جميع الحروب والصراعات الخارجية التي خاضتها الهند مع الدول الأخرى كانت بسبب تداعيات أوضاعها الثقافية، ولازالت تهديدات الصراعات الإقليمية نفسها مستمرة، خاصة مع باكستان والصين وبدرجة أقل مع سريلانكا وبنغلاديش.
- تصاعد المد القومي والتطرف الديني وانتشار الحركات القومية المتطرفة للأغلبية تهدد واقع تطور سياسات التعددية الثقافية في الهند.

التوصيات:

- التجربة الهندية جديرة بالدراسة والتعمق في تفاصيلها والأخذ بالعديد من جوانبها في سبيل حل المسائل المتعلقة بالتعددية الثقافية.
- من مهم جدا لكوردستان والعراق الاطلاع على النتائج التي حققتها الديمقراطية الهندية والصعوبات التي لازالت تواجهها خاصة فيما يتعلق بالمسائل الثقافية.

قائمة المصادر:

اولا: دستور جمهورية هند الاتحادية (٢٠٠٩)، دساتير العالم، مج ٢،
ت:أمانى فهمي، ط١، القاهرة، المشروع القومي للترجمة.

ثانيا: الكتب العربية والمعرية:

- الاعظمي، محمد ضياء الرحمن (٢٠٠٣)، دراسات في اليهودية والمسيحية واديان الهند الأخرى، ط٢، الرياض، مكتبة الرشيد.
- الأمم المتحدة (٢٠١٤)، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- بليندنباخر، راؤول و أوستاين، ابىغل (اعداد) (٢٠٠٩)، حوار عالمي حول الفدرالية، ت: مها بسطامي، ج ٢، اوتاوا، منتدى الاتحادات الفيدرالية.
- ثابار، روميل (٢٠١١)، الهند: الالفية الثالثة، ت: محمد خير ندمان، ط١، دمشق، وزارة الثقافة والإعلام.
- حسين، عبد الله (٢٠١٢)، المسألة الهندية، القاهرة، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة.
- دات، روميش تشاندر (٢٠١١)، حضارة الهند، ت: مجموعة اقرأ، الرياض، مكتبة الملك فهد.
- دودز، كلاوس واتكنسون، ديفيد (٢٠١٠)، الجغرافية السياسية في مائة عام، ت:عاطف معتمد وعزت زيان، ط١، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ج ٢.
- سليم، محمد السيد، ومسعد، نيفين عبد المنعم (اعداد) (٢٠٠٧)، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، جامعة القاهرة.

- عرابي، منصور (٢٠١٤)، التجربة الهندية، القاهرة، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية.
- كامدار، ميرا (٢٠١٠)، كوكب الهند، النهضة المضطربة لأكبر ديمقراطية وللمستقبل عالماً، ت: هلا الخطيب، ط١، رياض، العبيكان.
- الكعود، إسراء شريف (٢٠١١)، الهند ومستقبل العلاقات الدولية، بغداد، مكتبة الغفران.
- كومار، رادها (٢٠١٣)، إعداد الدستور الهندي، ت: عبد النور، نيودلهي، مجموعة سياسة دلهي.
- كيملكا، ويل (٢٠١٠)، مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، ت: منير الكشو، ط١، تونس، دار سيناترا- المركز الوطني للترجمة.
- لوبون، غوستاف (٢٠٠٩)، حضارات الهند، ت: عادل زغير، القاهرة، دار العالم العربي.
- لورانس إ. هاريزون، صمويل ب. هنتغتون، الثقافات وقيم التقدم، ت: شوقي جلال، ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
- مجيد، اختر (٢٠٠٧)، الهند، نشأتها الفيدرالية- التعاونية، أوتاوا، حوار عالمي حول الفيدرالية.
- ميتكس، هدى (تحرير) (٢٠٠٧)، القيم الآسيوية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية.
- الألوسي، همام هاشم (٢٠٠١)، الشيخ في الهند، ط١، القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

- هيبارد، سكوت (٢٠١٣)، السياسة الدينية والدول العلمانية (مصر والهند والولايات المتحدة الأمريكية)، ت: الامير سامح كريم، الكويت، عالم المعرفة.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

- الدليمي، زينب طالب سلمان احمد (٢٠١٤)، العملية التشريعية في النظم البرلمانية الاتحادية دراسة مقارنة العراق والهند، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، بغداد، الجامعة المستنصرية، بغداد.
- الدليمي، ستار جبار علاي (٢٠٠٤)، التجربة البرلمانية في الهند وباكستان دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- الزهيري، اسامة صبحي عبد (٢٠١٧)، دور النظام الانتخابي في بناء مؤسسات الدولة في الهند، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين .
- عبد علي ، علي جاسم (٢٠١٥)، وضع الأقليات في الدولة الفيدرالية: استراتيجيات التعامل وسياسة الاحتواء دراسة مقارنة بين العراق والهند، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، بغداد، جامعة النهرين.
- العيساوي، سحر عبد السادة (٢٠١٤)، الأحزاب السياسية في الهند وأثرها في بنية النظام السياسي المعاصر، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، بغداد، الجامعة المستنصرية.
- فائق، تلا عاصم (٢٠٠٨)، المكانة الدولية للهند في القرن الحادي والعشرين، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
- محمد، عبدالكريم جاسم (٢٠١٦)، صنع السياسات العامة في الهند للمدة من ٢٠٠٢-٢٠١٥، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

- المعلاني، مصطفى حسين عبدالرزاق (٢٠٠٦)، التغييرات البنوية في الاقتصاد الهندي وأثارها في تفعيل عناصر قوة، رسالة ماجستير، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
- معوض، كريمان طه (٢٠١٤)، التعددية العرقية والاستقرار السياسي في الهند منذ الاستقلال، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

رابعاً: المجالات والدوريات الأكاديمية:

- حمد، ياسين محمد، وعبدالعال، عبد الجبار عيسى (٢٠١٤)، التعامل مع الأقليات في إطار ادارة التنوع (دراسة مقارنة بين العراق والهند)، المجلة السياسية والدولية، بغداد، الجامعة المستنصرية، عدد ٢٤.
- راجحة، داود عبد الله (٢٠١١)، جمهورية الهند، دراسات دولية، دمشق، مركز الدراسات العسكرية، عدد ١.
- الزيدي، مفيد (٢٠١٥)، العلاقات العراقية-الهندية الروابط والفرص المتاحة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ٤٣٢.
- سطحية، محمد (١٩٦٧)، حرب الحدود الهندية الصينية، السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٠.
- عبدالعال، عبدالرحمن (٢٠٠١)، الديمقراطية في الهند بين التفاعل والجمود، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد ٤.
- عبدالعال، عبدالرحمن (٢٠٠٧) الهند.. مقومات الصعود وتحولات السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٦٧.

خامساً: مقالات ودراسات من الانترنت:

- عبدالحافظ، أحمد (٢٠٠٤/١٠/٣) خريطة القوى السياسية فى الهند، الجزيرة نت، <http://www.aljazeera.net/special/files/> تاريخ الزيارة ٢٠١٦/٤/٢٢ .
- العكيدي، أحمد ماهر (٢٠١٧) تنامي المد القومي العنصري، موقع المسلم، <http://almoslim.net/node/162916>. ٢٠١٧/٦/١٣ .
- قمحه، احمد ناجي (٢٠١٥)، العنف الاسلامي الهندوسي، مجلة الاهرام الرقمية، www.ahram.org.eg تاريخ الزيارة ٢٠١٥/٤/١٥ .
- روي، اش ناريمان (٢٠٠٥)، كيف تتعامل الهند مع الثقافات المختلفة، ت: عدنان توفيق، جريدة الاتحاد، ٢٠٠٥، www.alathad.com، تاريخ الزيارة ٢٠١٥/٢/٩ .
- غوبتا، براكريتي (٢٠٠٦)، لماذا يتخلف المسلمون في الهند، الشرق الأوسط، عدد ١٠١٣٩، ٢٠٠٦، على الموقع: www.aawsat.com/details، تاريخ الزيارة ٢٠١٦/٨/١٥ .
- جامعة الملك سعود (٢٠١٧)، التعددية الثقافية ومفهوم الهوية المتعددة الأبعاد، المؤتمر السعودي الأول للأمن الفكري (المفاهيم والتحديات)، <http://www.muslimdiversity.net/?p=2643> تاريخ الزيارة ٢٠١٧/٥/١٩ .
- مرصد الفاروس (٢٠١٧)، التعددية الدينية والثقافية، <http://ar.pharosobservatory.com/c/veille-pharos> تاريخ الزيارة ٢٠١٧/٣/٢٤ .
- حمزة، عارف (٢٠١٤\٣\٢٩)، الدستور الهندي والثقافة الديمقراطية، صحيفة العرب، عدد ٩٥١٢، لندن، <http://www.alarab.co.uk/m/?id=16641> . تاريخ الزيارة ٢٠١٦/٨/١٤ .

- عبدالعال، عبدالرحمن (٢٠١٦)، العنف السياسي في شبه القارة الهندية، الأهرام الرقمي، <http://digital.ahram.org.eg> ، تاريخ الزيارة ٢٠١٦/٦/١٢.
- علي أحمد، فاطمة أسامة (٢٠١٦)، التعددية العرقية والاستقرار السياسي في الهند منذ عام ٢٠٠٢، المركز الديمقراطي العربي، [www. acrseg. org](http://www.acrseg.org)، تاريخ الزيارة ٢٠١٦/٨/٣.
- جريدة الشرق الأوسط (٢٠٠٦)، لماذا يختلف المسلمون في الهند؟ -جريدة العرب الدولية، عدد ١٠١٣٩، ٢٠٠٦/٩/١، [http://archive. aawsat. com/details. asp?](http://archive.aawsat.com/details.asp?)، تاريخ الزيارة ٢٠١٧/٦/٨.
- الوافي، محمد علي (٢٠١٥)، مستقبل التعددية الثقافية في الهند، مركز الدراسات العربية والإفريقية، جامعة جواهر لال نهرو، نيودلهي [http://muhammadaliwafy. blogspot. com/2015/11.html](http://muhammadaliwafy.blogspot.com/2015/11.html) تاريخ الزيارة ٢٠١٦/٣/١٨.
- نعمان، محمد (٢٠١٥)، التنمية السياسية والاجتماعية في الهند، السياسة الدولية، الأهرام الرقمي، ٢٠١٥، [www. alahram. com](http://www.alahram.com)، تاريخ الزيارة ٢٠١٧/٥/٢.
- عبد الرحمن، مروان (٢٠١٦) مكانة المسلمين في الهند، <http://www.iba.org.il/arabil/&pag>، تاريخ الزيارة ٢٠١٧/٩/٢٥.
- حسين، مؤيد سعيد (٢٠١٠)، الحملات العدائية ضد المسيحيين في العراق والهند، ٢٠١٠/٣/٧، موقع كتابات، [http://www. kitabat. com](http://www.kitabat.com) تاريخ الزيارة ٢٠١٦/٢/٢٠.
- سليمان، هاني (٢٠١٤/٣/١٨) الأقلية المسلمة والأغلبية الهندوسية: دراسة حالة، مركز الجزيرة للدراسات، [http://studies. aljazeera. net/ar/reports. html](http://studies.aljazeera.net/ar/reports.html)، تاريخ الزيارة ٢٠١٦/٩/١١.

خامسا: المصادر باللغة الانجليزية

First; Books

- Kymilcka Will & He Baogang (eds.) (2005), Oxford & New York, Multiculturalism in Asia, Oxford University Press,
- Tanham, George K.(1990) Indian Strategic Thought, RAND,USDP, Santa Monica, 1992.
- Kumar,K. N.(1990) political parties in India ,New Delhi, K M Mittal publications.
- Namboothiry,G. Neelakantan (2011), Indian Government and politics, Calicut, Calicut Univ.,
- Varshney, Ashutosh (2002), Ethnic conflict and civic life Hindus &Muslims in India, New Haven &London,, Yale Univ. Press.
- Ghai, K. K (2015), Indian Government, and politics, New Delhi, Kalyani publishers.

Second; Data from Internet

- Gomes, Janina(17sep.2003) India's Christian Identity, the independent Newsweekly, [http: //www. nationalcatholicreporter.org.htm](http://www.nationalcatholicreporter.org.htm), Obtained at: 22/4/2016.
- Gang, Ira N. and Sen,(2008) Kunal Was the Mandal Commission Right?, Living Standard Differences between Backward Classes and Other Social Groups in India, Discussion Paper, NO.3453, Apr. 2008, <http://ftp.iza.org/dp3453.pdf> . Obtained at /1/10/2016

پوخته:

هيندستان گه وره ترين ولاتى ديموكراسيه له جيهاندا، ئه زمونځي تايبه تى هيه له پيره وكردنى فهره يى كه لتورى، له هه ناوى دځي كه لتورى وله ميژووى خوى گه لاله كړدوه، له هه مان كاتيشدا كه تته ژير كاريگه رى ئه زمونځي ولاتانى خورئاواى. له قولايى ميژووى وشارستانى خوى زور سوودى بينيوه بډ دروست كړدنى شوناسيكي هاوبه ش بډ دوله ت وريځخستنى په يوه ندي هه كانى له گه ل كه مينه كانى، سيستمىكي سياسى نامه ركه زى وناهاوتا دامه زرانده چهندين يه كه ي فدرالى جوراوجور له خو گرتووه، كه له سه ر بنه ماي نه ته وه وزمان وعه شيره ته كان، دامه زراوه. بايه خى هينستان چر بډته وه له سه ر لايه نى ئاينى - چينايه تى، كه وه كو هه ره شه و وپالنه رى سه ره كى وترسناك هه ژماريان ده كات بډ سه ره لدانى ململانى وجهنگ. هه رچه نده ئه زمونځي هيندى گرنگه وشايسته ي ليكولينه وه وبايه خدانه به لام نكولى ناكريت كه رووبه رووى ئاستهنگى زور ده بيته وه، چهندين نه ته وه وئان هه ن هه ست بهر زامه ندى ناكه ن له مانه وه يان وه كو به شيك له هيند وديانه ويت سه ربه خو بن.

Abstract:

The policies of multiculturalism in India

Intellectual analytical study

Word Key; India, Multiculturalism, Minorities, Culture diversity.

India, the largest democracy in the world, it has special experience on multiculturalism, It is multicultural country made own ablates to dealing with cultural issues that have been drawn from the depth of its history and the experiences of other countries, especially the Western ones, Has greatly benefited from its civilization background to produce national identity of the state, cultural in crystallizing a common identity of the state, derived from its political thought structure, they taken from their traditions many bases to develop its experience with cultural groups, they depended on established a federal system depended on a national basis in which each nation is given its rights on its own soil, Indian attention is focused on the religious and social-class aspect because it considers it an important threat conflicts and wars. Although it is a worthy experience, it faces great challenges. Many nationalities and religions are not satisfied with their presence as part of India and wish to be independent.